E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.5/2018/5/Rev.1
E/ESCWA/C.9/2019/5
17 September 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الأولى
عمّان، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

الاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي

موجز

أحرز تقدم على صعيد تنفيذ التزامات تمويل التنمية في أنحاء العالم. غير أن تقاسم الفوائد ظل متفاوتا، وخاصة في المنطقة العربية حيث تستمر تحديات ونزاعات متعددة في إعاقة جهود الاستفادة من الحلول التمويلية التي توفرها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. فقد اتخذت المنطقة خطوات هامة للمضي في الاندماج في الاقتصاد العالمي فصارت عرضة للتأثر بظروف التضييق المالي العالمية وبموجة الحمائية في التجارة والاستثمار الجديدة. كما تشهد المنطقة أيضاً أمائر ضائقة ديون.

تُخضع هذه الوثيقة التوصيات العالمية المتعلقة بتمويل التنمية للسياق الإقليمي، وتُوفر تقييماً مراعياً لظروف المنطقة لإمكانية تطبيق هذه التوصيات وللآثار غير المباشرة الناجمة عن ذلك. وتنظر الوثيقة في احتمالات إنفاذ التوصيات في ظل ظروف المخاطر السائدة في المنطقة العربية وفي ضوء خصوصياتها الاجتماعية-الاقتصادية. وتخلص إلى أن هناك مجالاً واسعاً للعمل العاجل على الصعيدين العالمي والإقليمي، وإلى أن بوسع البلدان العربية اعتماد تدابير تضعها على مسار التقدم نحو المزيد من التنمية والاستدامة.

ولجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى البحث في محتويات هذه الوثيقة وتقديم تعليقات عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- قرارات وعمليات تمويل التنمية.....	8-2	3
ثانياً- النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم المحرز في تمويل التنمية.....	10-9	5
ثالثاً- تقييم إقليمي للتقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة.....	40-11	7
ألف- تعبئة الموارد المحلية	24-13	8
باء- التمويل الخاص المحلي والدولي	28-25	10
جيم- التعاون الإنمائي الدولي.....	30-29	11
دال- التجارة الدولية كمحرك للتنمية	34-31	12
هاء- الديون والقدرة على تحملها	37-35	12
واو- العلم والتكنولوجيا والابتكار	40-38	13
رابعاً- ملاحظات ختامية.....	42-41	14

مقدمة

1- تقدّم هذه الوثيقة[1] نظرة عامة على التقييم المشترك الثالث للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية التي قامت بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والتي تضم أكثر من 50 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها وكياناتها ولجانها الإقليمية. وتقدّم هذه الوثيقة أيضاً منظوراً إقليمياً للنتائج التي تم التوصل إليها وتداعياتها فيما يتعلق بالمنطقة العربية من زاوية أولوياتها وأهميتها الجيوسياسية وخصوصياتها الاجتماعية-الاقتصادية ومستويات التنمية المتنوعة فيها.

أولاً- قرارات وعمليات تمويل التنمية

2- يظل موضوع تمويل التنمية في طليعة العمليات والشواغل العالمية. فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين 313 قراراً، يرتبط 58 منها (19 في المائة) بتنفيذ نتائج تمويل التنمية وتقييم التقدم المحرز. وبقي هذا العدد مرتفعاً خلال الدورة الثالثة والسبعين، إذ تمحور 49 قراراً من أصل 299 حول المواضيع نفسها. ولعدد القرارات عن كل مجال من مجالات العمل السبعة، التي حددتها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، دلالة، فكلما ارتفع هذا العدد، كلما كانت التحديات المرتبطة بإحراز تقدم في المجال المعني أكبر.

3- منذ كانون الثاني/يناير 2017 وحتى حزيران/يونيو 2019، صدرت عشرة مشاريع قرارات وقرارات وتقارير صادرة عن الأمين العام واللجنة الثانية[2] بشأن متابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ويعادل هذا العدد عدد مشاريع القرارات والقرارات والتقارير[3] المتعلقة بالنظام المالي الدولي والتنمية. وأظهرت تلك النصوص أن التقدم المحرز في تمويل التنمية ظل مرتبطاً بحالة النظام المالي الدولي واتجاهاته وحوكمته.

4- في الفترة نفسها، صدر 13 قراراً وتقريراً حول التجارة الدولية والتنمية،[4] ما يشير إلى تزايد الشواغل من ارتفاع حدة الحمائية في التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، وإلى التحديات التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثارها على تمويل التنمية. وتطرقت عشرة مشاريع قرارات وقرارات وتقارير إلى الشواغل المتزايدة إزاء المديونية[5]، مقارنة بقرارين بشأن هذا الموضوع تم اعتمادهما قبل الأزمة الاقتصادية

---

(1) هذه الوثيقة هي تحديث للوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/5، التي عُرضت على اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في اجتماعها الخامس (بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018). كما أنها تحدد المشهد للوثائق المتبقية المقدمة إلى اللجنة.

(2) A/73/537, A/73/427, A/RES/73/223, A/73/86-E/2018/68, A/C.2/73/L.17, A/C.2/73/L.42, A/72/419, A/RES/72/208, A/C.2/72/L.50, A/C.2/72/L.18.

(3) A/RES/73/220, A/73/536/Add.2, A/C.2/73/L.12, A/C.2/73/L.12/Rev.1, A/73/280, A/RES/72/203, A/72/418/Add.2, A/C.2/72/L.19/Rev.1, A/C.2/72/L.19, A/72/306.

(4) A/RES/73/219, A/73/536/Add.1, A/73/208, A/73/15 (Part I), A/73/15 (Part II), A/C.2/73/L.21/Rev.1, A/C.2/73/L.56, A/72/274, A/RES/72/202, A/72/307, A/72/418/Add.1, A/C.2/72/L.7, A/C.2/72/L.17/Rev.1, A/72/15 (Parts I-IV).

(5) A/RES/73/221, A/73/180, A/73/536/Add.3, A/C.2/73/L.11, A/C.2/73/L.50, A/RES/72/204, A/72/253, A/RES/73/283, A/RES/73/222, بشأن التدفقات المالية غير المشروعة: A/72/418/Add.3, A/C.2/72/L.15, A/C.2/72/L.46

العالمية في عام 2008. وخُصص ثمانية عشر قراراً وتقريراً للتدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، وتطرقت عشرةٌ أخرى لقضايا تمويل التنمية الأخرى ومن بينها الشمول المالي والحوكمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية اللازمتين للنهوض بالأولويات العالمية لتمويل التنمية.

5- صدر قرار واحد بشأن التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين اعتُمدت ثلاثة قرارات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب[6]، مع أن البلدان النامية تواصل التأكيد على أن هذا التعاون يكمّل المساعدة الإنمائية الرسمية وليس بديلاً عنها.

6- في عامي 2017 و2018، عُقد نحو 43 اجتماعاً[7] بشأن تمويل التنمية، منها المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والنشاط الجانبي؛ والاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والمنتدى العالمي للبنى التحتية، وسلسلة الإحاطات التقنية غير الرسمية بشأن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والاجتماع الرفيع المستوى للأمين العام بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومختبر الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن تعبئة الموارد لأهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر العالمي الأول لمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية: الضرائب وأهداف التنمية المستدامة. ويتوقع القيام في عامي 2019 و2020 بـ 20 نشاطاً إضافياً حول تمويل التنمية[8].

7- علاوة على ذلك، نظمت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، ستة أنشطة بشأن تمويل التنمية في نيويورك، هي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (24 أيلول/سبتمبر 2018)؛ ومنتدى القطاع الخاص (24 أيلول/سبتمبر 2018)؛ ونشاط بشأن "التحديات الناشئة والتحولات في المفاهيم: منظورات جديدة بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية" (24 أيلول/سبتمبر 2018)؛ والمؤتمر الدولي السنوي السادس المعني بالتنمية المستدامة بشأن كسر حاجز التقوقع: تعزيز التعاون في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (26-28 أيلول/سبتمبر 2018)؛ ونشاط بشأن "تقدير كلفة أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الكلي: الاحتياجات من الإنفاق لتحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة" (24 أيلول/سبتمبر 2018)؛ ومنتدى رؤى البحرين وهو نشاط من تنظيم البحرين ومعهد الأمن العالمي (27 أيلول/سبتمبر 2018). وعقدت الجمعية العامة أيضاً أنشطة مشابهة في أيلول/سبتمبر 2019 في بداية دورتها الرابعة والسبعين (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، 24 و25 أيلول/سبتمبر، والحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، 26 أيلول/سبتمبر، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي، 22 تشرين الأول/أكتوبر).

A/RES/73/69, A/RES/73/63, A/RES/73/52, A/RES/73/190, A/RES/73/36, A/RES/73/34, A/RES/73/192, A/RES/72/267, A/RES/72/207، بشأن A/RES/72/127, A/RES/72/57, A/RES/72/40, A/RES/72/47, A/RES/72/32, A/RES/72/35, A/RES/72/44 الشمول المالي: A/RES/72/203, A/RES/72/206, A/RES/73/220، بشأن الحوكمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية: A/RES/73/207, A/RES/73/185, A/RES/72/119, A/RES/73/14, A/RES/73/240, A/RES/73/246, A/RES/72/201.

(6) بشأن التعاون الإنمائي الدولي: A/RES/72/230، بشأن التعاون بين بلدان الجنوب: A/RES/73/249; A/RES/73/291; A/RES/72/237.

(7) https://www.un.org/esa/ffd/events.html.

(8) المرجع نفسه.

8- وفي عام 2018، استضاف الأمين العام اجتماعاً خاصاً رفيع المستوى لإطلاق استراتيجيته لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021)، التي تهدف إلى:

(أ) زيادة التمويل والاستثمار لتأمين 5 إلى 7 تريليون دولار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل:

- دعم جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد المحلية من خلال إصلاحات ضريبية وغيرها من تدابير الحوكمة السليمة للترشيد الاقتصادي؛
- مكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال وغسل الأموال والتهرب الضريبي؛
- تطوير سُبُل تمويل مبتكرة وتعبئة الاستثمار الخاص، مثل السندات الخضراء وسندات التنمية المستدامة.

(ج) اقتراح إجراءات عاجلة من أجل:

- مواءمة السياسات الاقتصادية والنُّظُم المالية العالمية مع خطة عام 2030؛
- تشجيع حلول التمويل المستدام والاستثمار على المستوى الإقليمي والوطني؛
- الاستثمار في الابتكارات المالية والتكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيا الرقمية من أجل تعزيز الإنصاف في الحصول على التمويل، وخاصة لمن يعيشون في مناطق مهمشة.

ثانياً- النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم المحرز في تمويل التنمية

9- خلصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في تقييمها عام 2019[9] إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ مجالات العمل المختلفة لخطة عمل أديس أبابا لم يكن متسقا وأن تقاسم الفوائد بين البلدان كان متفاوتا. وقد اقترنت التحسينات في الاقتصاد العالمي بظهور عوامل مخاطرة كبيرة في وجه تمويل التنمية، بما في ذلك تضييق شروط التمويل والزيادات في أسعار الفائدة وتفاقم مخاطر المديونية والسياسات الحمائية وتصاعد التوترات الجيوسياسية. واستمر الارتفاع المطرد في مستويات اللامساواة وانخفاض الاستثمار الخاص في البنية التحتية والنفقات العامة على البنية التحتية الاجتماعية الحاسمة الأهمية، فضلاً عن الزيادات في انبعاثات الكربون العالمية، في الكشف عن سوء تواؤم الاستثمارات مع المتطلبات الطويلة الأجل للتنمية المستدامة. وتقدّمت فرقة العمل المشتركة بالتوصيات التالية فيما يتعلق بـ:

(أ) التخطيط: تعد الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للتنمية المستدامة بجانب الأطر التمويلية ضرورية، وينبغي أن تتضمن السياسات والخطط والأطر التنظيمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط لتدفقات التمويل المحلية والدولية المتاحة وتلك التي تنبغي تعبئتها. وينبغي أن تبتعد هذه الاستراتيجيات

(9) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019* (نيويورك، 2019).

والأطر التمويلية عن عقلية تمويل المشاريع إلى نُهُج تمويل أوسع، كما ينبغي أن تيسّرها بيئة تمكينية عالمية لاستثمارات جيدة طويلة الأجل، لا سيما في البلدان النامية؛

(ب) المستوى العملياتي: السياسات والإجراءات العامة هي في صميم خطة عمل أديس أبابا. وتنبغي مواءمة الحوافز للجهات الفاعلة في المؤسسات المالية العامة والخاصة مع احتياجات التنمية المستدامة. وفي حين أن كلاً من التمويل العام والتمويل الخاص أساسي لتمويل التنمية المستدامة، لا غنى عن قيادة السياسات العامة لوضع القواعد والتغلب على العوائق الهيكلية، كما لا غنى عن التمويل العام في العديد من المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالمنافع العامة؛

(ج) التركيز: هناك حاجة إلى مراعاة الفئات الأكثر فقراً وأكثرهم عرضة للمخاطر لضمان ألا يستثنى أحد. والفجوات التمويلية أكبر ما تكون في أقل البلدان نمواً، لكن الدعم الدولي لهذه البلدان ما يزال غير متناسب مع ذلك، ولا يزال التمويل الإنمائي المتاح لها غير كاف؛

(د) الحوكمة: هناك حاجة إلى تقوية المؤسسات وإرساء سيادة القانون وأطر تنظيمية شفافة ومتسقة وجيدة النوعية لتهيئة مناخ تمكيني للاستثمار والحد من الاحتكارات والبيروقراطية وتعزيز الابتكار. وبدون بيئة تمكينية كهذه، تظل مخاطر الاستثمار عالية ولا يحتمل أن ينشأ تمويل محلي أو دولي سواء كان عاماً أم خاصاً بطريقة كفؤة التكلفة.

10- فيما يتعلق بمجالات عمل خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل اللبنات الأساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، قدمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية التوصيات التالية لتفعيل تمويل التنمية المستدامة:

(أ) تظل تعبئة موارد محلية إضافية وإنفاقها بفعالية أكبر مسألة حاسمة الأهمية. ويشكّل التحصيل الفعّال للإيرادات وتقديم الخدمات العامة الأساس لعقد اجتماعي جديد. غير أن الحيّز المالي لا يزال في كثير من البلدان محدوداً، ولا تزال القدرة على تحمل الديون تشكل شاغلاً رئيسياً. وهذا يؤكد الحاجة إلى تعزيز الموارد المالية العامة، سواء على المستوى المحلي من خلال تحسين الإدارة الضرائبية أو على المستوى الدولي من خلال تعزيز فاعلية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن يكمّل التعاون الدولي الجهود الوطنية، بما في ذلك عن طريق زيادة الدعم المالي لبناء القدرات المالية وضمان أن تستفيد البلدان النامية استفادة كاملة من المعايير الدولية الجديدة المتعلقة بالشفافية الضريبية. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تزيد كفاءة تحصيل الإيرادات وأن تلغي، أو على الأقل تقلل، استنزاف قدرات تعبئة الموارد المحلية الذي تتسبب به التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) ما زال الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة قاصراً، لا سيما في أقل البلدان نموا. فهناك قيود عرض وطلب على زيادة الاستثمار الخاص. وينبغي على البلدان تمتين البيئات التمكينية، ما يقلل مخاطر الاستثمار. والتنظيم الفعّال ضروري لرصد المخاطر النُّظُمية التي قد تنشأ عن رقمنة التمويل؛

(ج) ما زال التعاون الإنمائي مركزياً: التمويل العام الدولي آخذ في الازدياد، ولكن ما تزال هناك في التمويل ثغرات حرجة. وينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يواصلوا زيادة المعونة للوفاء بالتزاماتهم.

وتقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وجهات تقديم التعاون بين بلدان الجنوب بزيادة مساهماتها لتنفيذ خطة 2030؛ غير أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدّم المزيد من الدعم إلى جهود البلدان في إدارة عمليات الانتقال (سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم حتى بيئية) وزيادة المرونة في إمكان النفاذ إلى مصادر التمويل؛

(د) ينبغي النظر في تبني سياسات لتعزيز التجارة لتكون بمثابة محرك للنمو المستدام. وهناك ما يستدعي إجراء حوار مفتوح لمواءمة الاتفاقات التجارية الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي تمويل التجارة دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية على المشاركة في التجارة العالمية؛ ويمكن تعزيزه بالدفع قدماً إلى قدر أكبر من التوحيد المعياري للقواعد والممارسات والبرامج؛

(هـ) مخاطر المديونية آخذة بالتفاقم، ما يُذكي مخاوف تجدد دورة أزمات الديون والاضطراب الاقتصادي. وتواجه البلدان متطلبات ملحة تدفعها إلى محاولة الحصول على استثمارات عامة إضافية في أهداف التنمية المستدامة في وقت يُحتمل أن تصبح فيه القيود المفروضة على تمويل المزيد من المديونية أشدّ. وللتخفيف من الضغط المالي على البلدان المتأثرة بالصدمات، ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق إمكانات إصدار صكوك دين تقترن عائداتها بالمتغيّرات التي تشهدها الدول. كما تتطلب التركيبة المتغيّرة للديون في البلدان النامية إعادة النظر في آليات التنسيق بين الدائنين.

ثالثاً- تقييم إقليمي للتقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة

11- لا تُلتقط الأبعاد الإقليمية جيداً لدى قياس التقدم المحرز عالمياً. وعلاوة على ذلك، لا يقيس التقييم العالمي ثغرات التمويل ولا يقترح سُبُلاً لسدّ أوجه النقص. وبإغفال الديناميات الخاصة بكل منطقة أو بلد، قد يشوب مثل هذه التقييمات تحيُّز في انتقاء الإنجازات.

12- تعاني المنطقة العربية من ارتداد تمويل التنمية: فمقابل كل دولار وافد عبر الحدود عبأته المنطقة أو تلقته، تخسر المنطقة دولارين ونصف دولار من تدفقات تمويل التنمية الخارجة منها[10]. وبذلك تخسر المنطقة باستمرار فرصاً لتمويل التنمية المستدامة فيها. وتعوق التوترات الجيوسياسية المتزايدة التقدم في تمويل التنمية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يعيش في المنطقة ما يقرب من نصف النازحين داخلياً في العالم وأكثر من نصف اللاجئين على مستوى العالم. وإزاء ما يشهده العالم من عدم استقرار، تواجه المنطقة خطر الاستئثار بأكثر من نصف الزيادة المتوقعة في ميزانية المساعدة الإنسانية في العالم بحلول عام 2030[11]، وذلك مؤشر إلى وضع غير مستدام إلى حد كبير، لا سيما أن كلفة إعادة الإعمار الباهظة للاقتصادات التي دمرتها الحرب لا تزال خارج معادلة تمويل التنمية.

(10) ما لم يذكر خلاف ذلك، البيانات الواردة في هذا الفصل هي حسابات لتقرير الإسكوا عن وضع تمويل التنمية في المنطقة العربية سيصدر لاحقاً.

(11) E/ESCWA/EDID/2018/TP.2.

ألف- تعبئة الموارد المحلية

1- المالية العامة

13- من الأهمية بمكان تشجيع جمع الإيرادات العامة المحلية وإنفاق تلك الموارد بفعالية لتقديم خدمات عامة عالية الجودة. وتشكل هاتان السياستان المتكاملتان ركني العقد الاجتماعي الجديد الذي تنادي به أهداف التنمية المستدامة في إطار ترشيد الاقتصاد، ويمكن أن تعزّزا العلاقة بين المواطنين والدولة، وتحسنا المساءلة وترسخا العقد الاجتماعي. ولكن لتقييم مدى تنفيذ العقد الاجتماعي القائم على أهداف التنمية المستدامة واتفاق تمويل التنمية، لا بد من النظر في العوامل التالية التي تحكم الإدارة المالية العامة في البلدان العربية.

2- الإيرادات القائمة على الموارد والإيرادات القائمة على غير الموارد

14- يرى العديد من الخبراء أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشراً وافياً لقياس التقدم في تمويل التنمية. وقد لا تكون نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأنسب لتقييم فعالية القدرة على تعبئة الموارد المحلية. وتبيّن التقييمات العامة المستندة إلى هذين المؤشرين تفاوتات كبيرة بين البلدان العربية الغنية بالنفط والبلدان الفقيرة بالنفط. وفي حالة هذه الأخيرة، ما زالت هذه الحصة أقل من حصة البلدان النامية الأخرى وقد شهدت منذ عام 2008 اتجاهاً تنازلياً. وفيما يتعلق بالبلدان الغنية بالنفط، فإن نسبة إيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً، تصل إلى 70 في المائة في بعضها.

15- يجعل الاعتماد على عائدات النفط اقتصادات البلدان العربية عرضة لتقلبات أسعار النفط الدولية. وفي ظل هذه الظروف، تبقى احتمالات تسخير الإيرادات من المصادر النفطية مخيبة على المدى الطويل، وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط قد يفيد فئة البلدان المصدرة للنفط، فإنه يؤثر سلباً على البلدان غير الغنية بالنفط والمستوردة الصافية له. ويساعد انخفاض أسعار النفط على خفض الانكشاف على المخاطر الخارجية والمالية، لكن مثل هذا التقييم ينبغي أن يأخذ بالاعتبار واقع أن فوائد انخفاض فواتير استيراد النفط قابلها جزئياً انخفاض أسعار صادرات السلع غير النفطية في البلدان العربية غير الغنية بالنفط.

16- خلافاً لما في البلدان المتقدمة، تظل القاعدة الضريبية في البلدان النامية تعتمد على ضرائب الدخل بقدر أقل بكثير مما تعتمد على ضرائب دخل الشركات (البلدان المتوسطة الدخل) والضرائب التجارية (أقل البلدان نمواً. وحصة ضريبة الدخل من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان العربية غير الغنية بالنفط استقرت أو تراجعت في الفترة 2005-2014. ولا تشكل الضريبة على الثروة سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات الضريبية في معظم البلدان العربية. وتبقى الضرائب التجارية مصدراً هاماً للإيرادات في كثير من البلدان المتأثرة بالنزاعات.

17- تعتمد حكومات البلدان العربية في معظم الأحيان على الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة، لتحصيل الإيرادات. غير أنّ الضرائب غير المباشرة بتركيبتها تنازلية، ويقع العبء الأكبر منها على عاتق شرائح الدخل المتوسط والمنخفض (الشرائح الأوسع في قاعدة المستهلكين في البلدان العربية). وقد يخفض إعفاء المواد الغذائية والمنتجات الأساسية التي يستهلكها الفقراء من تنازلية الضريبة على القيمة

المضافة، لكنه لا يزيلها كلياً. مع ذلك، ما يزال يُنظر إلى رفع ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات على أنه مكسب سريع يكفل زيادة الإيرادات المحلية. ويبين تمرين محاكاة لبلدان مجلس التعاون الخليجي أنّ زيادة قدرها 5 في المائة في معدل الضريبة على القيمة المضافة تدرّ إيرادات مالية تصل إلى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

18- قد يسهم تحقيق التصاعدية عبر الضرائب على الدخل في تحسين المساواة ولكن ينبغي أن تراعي الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في البلد ككل. لكن التشريعات الضريبية التي اقترحتها الحكومة الأردنية في صيف عام 2018 وما تلاها من اضطرابات تذكر تذكيراً صارخاً بالتداعيات الناجمة عن إدخال إصلاحات سريعة أو قصيرة الأجل في ظل ظروف الاقتصاد الكلي المقيِّد، من مثل ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نمو التجارة. وتبين الأدلة من الأردن أن فرض ضرائب مباشرة لا يفعل الكثير لتصحيح اللامساواة في الدخل، لكن السعي إلى توزيع تصاعدي قد يصحح ارتفاع التفاوت في الدخل، خاصة وأن وقع العبء الضريبي على الأغنياء أقل منه على الطبقة الوسطى. وفي لبنان، تركيز الدخل مرتفعٌ جداً، ففي عام 2015، استأثر 0.01 في المائة من توزيع الدخل بأكثر من 3 في المائة من مجموع الدخل[12]. ونظام توزيع ضريبة الدخل والطابع المعقد للقوانين الضريبية في لبنان يخدمان عادة الأغنياء إذ يفسحان المجال لتهرب الشريحة العليا من الضريبة. وتشير التقديرات إلى أن الفرق في الدخل قبل اقتطاع الضرائب وبعده يضيق مع الاقتراب من قمة توزيع الدخل[13].

19- تخضع الموازنات العامة في المنطقة العربية لضغوط وهناك تفاوتات كبيرة بين البلدان الغنية بالنفط والبلدان المتوسطة الدخل الفقيرة بالنفط والبلدان ذات الدخل المنخفض من حيث حيّز المالية العامة. وحتى في البلدان الغنية يظل التمويل من خلال الإيرادات النفطية متقلباً ولا يمكن التنبؤ به. ويظل تحصيل إيرادات ضريبة الدخل يتأثر سلباً بحجم الاقتصاد الموازي. ولذلك لا بد من الحذر في تطبيق التوصيات العامة التي تدعو إلى إصلاحات ضريبية لأنها قد تؤدي إلى تقليص عرض اليد العاملة والادخار، وتدفع بمزيد من الأنشطة للانخراط في الاقتصاد غير النظامي، والتهرب من دفع الضرائب.

20- تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على نقل أرباحها للخارج وتنتهج ممارسات تنضوي في إطار مفهوم التخطيط الضريبي العدواني والانتفاع من الثغرات في المعاهدات لتجنب دفع الضريبة على دخلها في البلدان التي تمارس فيها أنشطتها. كما يمكن للإعفاءات و/أو الحوافز الضريبية للشركات، التنازلية في طبيعتها، أن تؤثر سلباً على جهد تعبئة الإيرادات المحلية، وتعقّد من عملية فرض الضرائب وتتيح وسائل لممارسة الفساد. ويواصل التسابق على الصعيد العالمي على تخفيض ضريبة الشركات إضعاف قدرة البلدان النامية على حشد الإيرادات المحلية، خصوصاً في ظل ظروف زيادة حركية رأس المال دوليا.

21- يوصى عموماً بأن تستفيد الحكومات العربية من الضرائب لتعبئة إيرادات إضافية، ولا سيما بتحسين التصاعدية والامتثال وتوسيع القواعد الضريبية على نحو منصف. ويمكن لخفض الأنشطة غير النظامية والتهرب

(12) Lydia Assouad, “Top incomes and personal taxation in Lebanon, an exploration of individual tax records 2005-2012”, Masters Thesis, Paris School of Economics, 2015.

(13) Audi Bank, “A lackluster real sector activity yet coupled with persistently sound financial and monetary conditions”, Lebanon Economic Report, Second Quarter 2018. http://www.bankaudigroup.com/GroupWebsite/openAudiFile1.aspx?id=3889.

من دفع الضرائب أن يؤديا إلى إخضاع المزيد من الأنشطة الاقتصادية لتغطية الضريبة على دخل الأفراد والشركات. غير أن مثل هذه التوصيات يتجاهل عادة التعقيدات الناجمة عن حجم الاقتصاد غير النظامي ومدى التهرب من دفع الضرائب في المنطقة. وفوق ذلك، يمكن أن تقيد الضرائب عرض اليد العاملة والمدخرات وتحفز التهرب من الضرائب وتدفع المزيد من الأنشطة إلى القطاع غير النظامي.

22- تتطلب مقترحات الاستفادة من التمويل دون الوطني تفكيراً ملياً، فمن الضروري أن تتمتع البلديات والمحافظات بحدٍّ أدنى من اللامركزية وبالقدرة على إدارة مواردها أو جني رأس المال من خلال الأسواق المالية. وغالباً ما يغفل مثل هذه المقترحات غياب هذا المستوى من اللامركزية في العديد من البلدان النامية، إذ أن اعتبارات الأمن واعتبارات أخرى ما تزال هي التي تحدد مستوى اللامركزية، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

23- بالمثل، قد تترتب على المقترحات الداعية إلى الإلغاء التدريجي لإعانات المياه والوقود الأحفوري آثار اجتماعية-اقتصادية كبيرة. ويمكن أن يكون في ترشيد الإعانات بديلاً أنسب لضمان تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. فمثلاً، ضريبة الازدحام تنازلية تؤثر سلباً على الفئات السكانية المنكشفة على المخاطر. ويشكّل كل من تحسين شبكات ونُظُم النقل العام وإدارة حركة المرور والاستثمار في تطوير البنية التحتية بدائل أفضل للمنطقة. كما أن تسعير كل من المياه وتلوث الهواء وانبعاثات الكربون هو من الشواغل الهامة، إذ يمكن أن يؤثر سلباً على القدرة التنافسية والتحول الهيكلي في البلدان العربية. ومن شأن تقديم الحوافز للاستثمارات المتعلقة بالتحول الأخضر أن يكون خياراً أفضل لزيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة.

24- هناك إمكانات كبيرة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال إلغاء التدفقات المالية غير المشروعة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للتدفقات المالية غير المشروعة، فإن هناك توافقاً في الآراء على الحاجة إلى تتبع مختلف دوافعها وقنوات إيصالها والتوصل إلى تقديرات لها. غير أن هناك خلافاً بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار الممارسات الضريبية المؤذية جزءاً من التدفقات المالية غير المشروعة. وبغض النظر عما تقدم، فإنه يجب مراعاة أن الضرائب تؤثر على سلوك الشركات المتعددة الجنسيات وعلى مدى لجوئها إلى التهرب الضريبي.

باء- التمويل الخاص المحلي والدولي

25- في ارتفاع مستويات عدم المساواة وانخفاض مستويات الاستثمار الخاص في المنطقة العربية تذكير صارخ بعدم قدرة مواءمة آجال الاستثمار الخاص المحلي والدولي مع متطلبات التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويمكن فعل الكثير لمواءمة السياسات الاقتصادية والمالية في المنطقة مع خطة عام 2030. وتقترح الاستنتاجات والتوصيات التي اعتُمدت في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية سُبُلاً لتحفيز المؤسسات المستثمرة على اعتماد نُهُجٍ طويلة الأجل ومراعاة المصالح العامة. وفي هذا الصدد، تؤثر اعتبارات عديدة مرتبطة بهذه النُّهُج على القنوات الرئيسية لحركة الأموال الخاصة المحلية والدولية الوافدة إلى المنطقة ومن الجدير تسليط الضوء عليها.

26- ينبغي أن تبقى السياسات العامة في صميم تنفيذ أولويات تمويل التنمية. ففي حين أنّ دور التمويل العام والخاص هام في تمويل التنمية المستدامة، تبقى السياسات العامة ضرورية لوضع القواعد وتذليل القيود التي تعرقل التحول الهيكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي مجالات كثيرة، ولا سيما تلك التي لها خصائص

المنافع العامة، لا غنى عن التمويل الحكومي. ومع ذلك، تتبنى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وجهة النظر القائلة إن التمويل الخاص يمكنه توسّيع الحيّز المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وإذا صح ذلك على المشاريع المدرة للدخل، فهو لا ينطبق بالضرورة على المنافع والمشاريع العامة باستثناء المشاريع لأغراض خيرية. وتكمن المفارقة في الاعتراف بتوفير الضمانات اللازمة للاستدامة المالية للمشاريع العامة على نحو يحفظ المصالح العامة ويضمن في الوقت عينه الحصول على عوائد الاستثمار الخاص؛

27- أطلقت أكثر من 150 منظمة دولية من المجتمع المدني حملة عالمية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحذرت من خطورة اللجوء إلى مثل هذه الشراكات في تأمين السلع العامة، لا سيما دور البنك الدولي في تشجيع هذه العقود. ودعت المنظمات إلى مراجعة مستقلة للنتائج الإنمائية لحافظة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشارت كذلك إلى أنه في الحالات التي يكون فيها للقطاع العام دور محفز للتمويل أو الضرائب، أو مقدم لامتيازات تنظيمية أو تعاقدية للقطاع الخاص، تقلّ المعايير المطبقة على الشفافية والمساءلة وتقييم الأثر[14].

28- تتناغم هذه المواقف مع الموقف العربي الموحد إزاء تمويل التنمية الذي لا ينفي الحاجة إلى تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنه يوضح أنّ التمويل الخاص لا يحلّ محل التمويل العام، ولا سيما في تنفيذ البنى الأساسية العامة الحيوية. والواقع أنّ رأس المال الخاص الدولي يتسرب إلى خارج المنطقة العربية التي صارت مصدّرة صافية لرأس المال كما للدخل الأولي[15].

جيم- التعاون الإنمائي الدولي

29- يزداد التمويل العام الدولي، ومع ذلك لا تزال هناك فجوات تمويلية حرجة. وينبغي أن تواصل الدول المانحة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تزيد المعونة للوفاء بالتزاماتها. كما تزيد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وجهات تقديم التعاون بين بلدان الجنوب مساهماتها لتنفيذ خطة عام 2030، غير أنّ هذه الأشكال من التعاون الدولي تكمّل الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولا تحل محلها. وينبغي أن يقدّم المجتمع الدولي دعماً أكبر لجهود البلدان في إدارة عمليات الانتقال ويعيد النظر في شروط الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً.

30- ولا بد من الاعتراف بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تزداد عليها الشروط غير الميسّرة، حيث يعاد توجيهها بعيداً عن القصد التنموي الأولي منها، إلى العمل الإنساني، وتغطية تكاليف استضافة اللاجئين في البلدان المانحة، وتكاليف أطر التخفيف من عبء الديون. ويرسّخ ذلك تدريجياً قواعد جديدة من خلال تغيير تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية وطريقة التبليغ عن الالتزامات بها. ويجب أن يكون التبليغ مفصلاً لتحديد ما إذا كانت أي زيادات تعزى إلى الإنفاق لأغراض إنسانية وتغطي تكاليف مرتبطة باللاجئين القاطنين في البلدان المانحة، ولتقييم مستوى الشروط الميسّرة في صرف المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الحصة الموجهة عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

(14) Civil Society Financing for Development (FfD) Group, "Collective input by the Civil Society FfD Group, including the Women's Working Group on FfD, in preparation for the 2018 IATF Report on FfD".

(15) E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report و E/ESCWA/EDID/2018/TP.2.

دال- التجارة الدولية كمحرك للتنمية

31- يشدد تقرير فرقة العمل لعام 2019 على ضرورة تعزيز السياسات التجارية من أجل تمويل النمو المستدام. غير أنه لا يذكر جولة الدوحة الإنمائية، مع أنها ترد في خطة عمل أديس أبابا كوسيلة أساسية لتحويل التجارة الدولية إلى محرك للنمو. ولم تُستعرض التجارة على خلفية الالتزامات ذات الصلة التي تم التعهد بها في خطة عمل أديس أبابا، ما يثير شواغل إزاء الانتقائية في تحليل التجارة والتدابير المتصلة بها. فقد استعرضت فرقة العمل مثلاً التقدم المحرز في إلغاء الإعانات للصادرات الزراعية، لكنها لم تعالج آثار اعتماد ضوابط أو قيود أخرى على هذه الصادرات.

32- ولا يجدر استغلال شروط العمل وتمكين المرأة والاستدامة البيئية في اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية كأشكال جديدة من الحواجز غير الجمركية. وتدعو فرقة العمل إلى حوار مفتوح بشأن المبادئ البيئية والاجتماعية التي ينبغي إدراجها في الاتفاقات التجارية الجديدة. وفي هذا السياق، لا بد من توخي الدقة في وصف الغرض من الحوار المقترح ونسقه، إذ يبقى ثنائياً/إقليمياً، بطابع غير تفضيلي، ويندرج ضمن نطاق اتفاقات التجارة الحرة المبرمة، استثناءً من القواعد العامة التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف (إما على أساس المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أم على أساس "بند التمكين")، إلا إذا صدرت عن منظمة التجارة العالمية ولاية جديدة حول هذه المسألة من خلال فريق التفاوض المعني بالقواعد. وينبغي أن تراعي هذه الحوارات المبادئ البيئية والاجتماعية التي ليس لمنظمة التجارة العالمية بالضرورة ولاية حصرية بشأنها.

33- ويميل التقييم إلى التقليل من وطأة الآثار المترتبة على الحمائية التجارية، وإلى التركيز المفرط على ما ينجم من آثار عن تيسير التجارة. ولذلك أشارت فرقة العمل إلى أن التغطية التجارية لتدابير تيسير الاستيراد قد تجاوزت قيمة تدابير تقييد الاستيراد. غير أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنه من الأفضل لجميع البلدان النامية أن تيسّر الاستيراد. وتخضع حصة كبيرة من الصادرات في المنطقة العربية للحمائية التجارية، وهي عرضة لتدهور شروط التبادل التجاري. وينبغي أن تراعي هذه التقييمات نطاق المنتجات، بدلاً من أن تستخدم قيمة إجمالية للتجارة بغض النظر عن طبيعة الترتيبات التفضيلية التي تنظم التجارة بين البلدان العربية وشركائها من البلدان المتقدمة.

34- أدى تراكم التدابير الحمائية على التجارة والاستثمار عقب الأزمة المالية لعام 2008 إلى تعثر الترابط بين التجارة والنمو. واعتُمد نحو 1,500 تدبير تقييدي على التجارة تقريباً، أكثر من 1,000 منها فرضتها الاقتصادات المتقدمة. ولم يُلغَ سوى 25 في المائة من التدابير التقييدية التي اعتُمِدت منذ الأزمة المالية[16].

هاء- الديون والقدرة على تحملها

35- وجدت فرقة العمل أنّ مخاطر الدين تتزايد، فتزيد معها إمكانية تجدد دوامة أزمات الدين والتعثر الاقتصادي. وتواجه البلدان طلبات ملحة لمزيد من الاستثمارات العامة في أهداف التنمية المستدامة في وقت يحتمل أن تصير فيه القيود المفروضة على التمويل بالاقتراض أكثر تشدداً. وفي ظل التغيّر في تركيبة الديون

(16) Roberto Azevêdo, “A healthy trading system requires progress and engagement at all levels”, statement to the Inter-Pacific Bar Association, Kuala Lumpur, 14 April 2016.

في البلدان النامية، لا بد من إعادة النظر في آليات التنسيق بين الدائنين. وقد تخلى العراق مثلاً عن خطط لإصدار سندات سيادية بسبب أسعار الفائدة الباهظة التي طلبها المستثمرون. وقد تؤدي احتمالات تشديد معايير السيولة العالمية المرتبطة بعودة أسعار الفائدة الأمريكية إلى طبيعتها وبتوقعات تحقيق مستويات أدنى من النمو، إلى رفع كلفة الإصدارات القائمة على السوق. وتسهم هذه الأوضاع في تفاقم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة في الفوارق على عائدات الديون السيادية. ويصنّف جهاز رصد المديونية السيادية العالمي ستة بلدان عربية كبلدان معرضة للمخاطر وللوقوع من جديد في حالة مديونية/أزمات حرجة.

36- كانت الإسكوا قد اقترحت استراتيجية لضمان بقاء الديون وسيلة مجدية لتمويل التنمية المستدامة، مبنية على: (أ) مكون رئيسي للعمل المتعدد الأطراف من أجل تخفيف أعباء الديون لمساعدة البلدان التي تواجه أزمة ديون سيادية؛ (ب) ومكون هيكلي لتخفيض ديون البلدان العربية غير الغنية بالنفط على أساس النمو وتزايد الاستهلاك والعودة إلى سعر الفائدة/التضخم العادي؛ و(ج) مكون في الميزانية العامة لتخفيض الديون، لتجنب مزاحمة القطاع الخاص والنقص في الاستثمار والتعثر في السيولة، من خلال تسديد الديون، وشراء الأصول، وإعادة هيكلة الديون الخاصة، وللقضاء على ممارسات تخفيف المخاطر التي ألزمت المصارف العربية بالحد من علاقات المُراسلة المصرفية مع المصارف الأجنبية، ما أعاق الوصول إلى أسواق رأس المال.

37- ينبغي أن يهدف العمل المتعدد الأطراف إلى الحفاظ على القدرة على تحمل الديون، سواءٌ على أساس "تسوية الديون السيادية: المضي قدما - خارطة طريق ودليل" أم على أساس قراري الجمعية العامة 68/304 في 17 أيلول/سبتمبر 2014 و69/319 في 29 أيلول/سبتمبر 2015، ومشروع قرار الجمعية العامة A/C.2/69/L.4 في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014. وينبغي النظر في إنشاء مؤسسة لتسوية الديون على النحو الذي جرت المطالبة به. كما ينبغي أن تُتناول جنباً إلى جنب الآثار المترتبة على الديون الناشئة عن المقترحات المقدمة في إطار فصول أخرى من خطة عمل أديس أبابا، من مثل القروض الخاصة والرسمية ومزج التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقييم تأثيرها على رفع أرصدة الديون الوطنية.

واو- العلم والتكنولوجيا والابتكار

38- يتناول تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2019 الترابط بين الدخل والتكنولوجيا ويقترح تقديم حوافز للاستثمار في تكنولوجيات أكثر إنتاجية وجعل الواردات من السلع الرأسمالية الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا أرخص. غير أن هذا نَهجٌ عام إلى حدٍّ ما من شأنه أن يشجّع البلدان النامية على تخفيض تعريفاتها الجمركية على السلع الرأسمالية. ومن الحجج المعاكسة الطلب من البلدان المتقدمة النمو تقديم مثل هذه التكنولوجيات بشروط تجارية تفضيلية، مثلاً، من خلال الإعفاءات وتخفيف الشروط أو اتفاقات متعددة الأطراف. مع ذلك، ما زال من الضروري نقل التكنولوجيا من خلال طرق تقليدية شديدة التقييد مثل الترخيص الإلزامي. وبما أن صناديق الابتكار أُنشئت قبل اعتماد خطة عمل أديس أبابا بوقت طويل، هناك حاجة إلى تقييم قيمة الصناديق القائمة وإلى تنوير القرارات بشأن وضع وتشغيل صناديق جديدة لدعم التنفيذ.

39- يشدد اتفاق باريس على أن البلدان الصناعية ينبغي أن توفر للبلدان النامية وسائل تنفيذه (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات). غير أن الاتفاق لم يوضح كيفية نقل التكنولوجيات الصديقة للمناخ وكيفية التعامل مع حقوق الملكية الفكرية.

40- ينبغي أن يكون هناك تحليل للعوائق التي تعرقل تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وتتخذ تدفقات التكنولوجيا الدولية ثلاثة أشكال رئيسية هي: التكنولوجيا المُتضمنة، والمعرفة الضمنية، والمعرفة المُقنّنة. وتندرج التكنولوجيا المتضمنة، أي المعرفة العلمية والتكنولوجية المتضمنة في الآلات والمعدات، في نطاق النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يشمل كافة أطراف منظمة التجارة العالمية. أما تدفقات المعرفة الضمنية، كمثل المعرفة التي تمكن الآلات والمعدات المستوردة من العمل على النحو الأمثل، فهي أنواع من الاستثمار الأجنبي المباشر، تجري من خلال الأمثلة الإيضاحية الإيجابية وحركة اليد العاملة وإنشاء روابط قبلية وبَعدية. وأما المعرفة المُقنّنة فتُنقل في براءات الاختراع والمخططات وأدلة التدريب والكتب. وحتى الآن، عدا استثناءات قليلة، تواجه البلدان النامية صعوبات في بناء القدرات التكنولوجية والابتكار. وتتطلب زيادة تدفقات أنواع التكنولوجيا الثلاثة مراجعة شاملة لتدابير التجارة الدولية.

رابعاً- ملاحظات ختامية

41- حتى الآن، لا توجد أداة واحدة أو تدبير واحد لتقييم مقدار التمويل المتاح لتمويل التنمية المستدامة، ولا قاعدة بيانات واحدة لتوثيق جميع برامج والتزامات تمويل التنمية. كما لا توجد منهجية واحدة لرصد وسائل التنفيذ المالية (من مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وما إلى ذلك) ووسائل التنفيذ غير المالية (التجارة، تمكين التمويل من خلال سياسات اقتصاد كلي لصالح الفقراء ولصالح العمالة) إلى جانب قنوات إيصال هذه الوسائل (عامة وخاصة؛ محلية ودولية؛ ثنائية ومتعددة الأطراف؛ تقليدية ومبتكرة) للتوصل إلى تقدير لحيّز المالية العامة الذي يمكّن الحكومات من إدارة مسار مستدام نحو التنمية.

42- يكمن التعقيد في استنباط هذه الأدوات والأطر في تحديد كيفية تفاعل مختلف وسائل التمويل بعضها مع بعض لإيجاد حيّز مالية عامة في سياقات وطنية محددة وضمن أطر وطنية متكاملة. وتنحو مصادر تمويل التنمية وقنواتها إلى التفاعل فيما بينها بصورة مختلفة وإلى تحقيق نتائج مختلفة في السياقات الإقليمية والوطنية المختلفة. وستكون حالة المنطقة العربية موضوع وثائق تُقدَّم في إطار بنود جدول أعمال لاحقة للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الأولى.